حرية المرأة حرية للرجل

بلقيس حميد

لعلّ المرأة العربية اليوم من أكثر الفئات الاجتماعية تخلفا، ليس بحكم تأخرها عن التعليم، ولا تأخرها عن احتلال مواقعها ضمن السلم الوظيفي والإداري، وإنما لقصور في النظرة التي يفرضها المجتمع عليها. وبالطبع، عندما نقول المجتمع، لا نعني الرجل وحده، بل والمرأة نفسها، خاصة تلك النساء اللواتي ارتضين فكرة القمع الرجولي لهن، وفكرة العمل ضمن دائرة البيت-الاولاد، والعلاقة الزوجية. والفكرتان، مع أنهما تبدوان خارجتان عن مدركات الواقع العربي اليوم، إلا أنهما في صلب أي نظرة تقدمية تريد من المرأة ان تحتل موقعها، ليس في بيتها فحسب، كصنو للرجل في المسؤولية، وإنما أيضاً في المجتمع، بوصفها طاقة كبرى يمكن ان تسد نواقص كثيرة لا يستطيع سدّها الرجل.

يقول ابن رشد: "إن معيشتنا الاجتماعية الحاضرة لا تدعنا ننظر ما في النساء من القوى الكامنة، فهي عندنا كأنها لم تخلق إلا للولادة، وإرضاع الأطفال، ولذلك تفني هذه العبودية كل ما فيها من القوة على الأعمال العظيمة.

ومع ان قول ابن رشد هذا جاء قبل ثمانية قرون، فإن الكثير من مضامينه نجدها اليوم في مجتمعنا العربي. ومن الواضح أن تحليل ابن رشد يربط بين التخلف الاجتماعي-الاقتصادي وتخلف المرأة، وهي نظرة متقدمة جدا، حتى في مفردات الفلسفة العربية الاسلامية نفسها. وهذا ما جعل ابن رشد خاتمة منطقية للأفكار الفلسفية والاجتماعية التي صاغها الفلاسفة العرب ابتداء من الكندي حتى ابن خلدون، مرورا بابن سينا، والغزالي وابن تيمية، والجرجاني-القاضي ... فالمرأة في تصور هؤلاء، لا يقاس تقدمها، او تخلفها، إلا من خلال تقدم اقتصاد المجتمع وتأخره.

لقد رأى ابن رشدٍ ما لدى المرأة من قوة قادرة لو استخدمت بطريقة معاصرة، أنّ تغير الكثير، ليس فقط في النظرة حولها كامرأة، وإنما أيضا في دورها الفاعل في البناء الاجتماعي. فقد اوضح أن العبودية تقضي على قوى المرأة، وقوى المجتمع معا. لهذا عد تخلفها تخلفا اجتماعيا.

يقول أحمد فارس الشدياق، وهو من الاوائل الذين تحسسوا أهمية دور المرأة في المجتمع: " الأولى عندي أنا العبد الحقير أن تشتغل البنت بأحد الفنون والعلوم النافعة سواء كان ذلك عقلياً أو يدوياً، ألا ترى أن الأنثى مفطورة على حب الذكر والذكر على حب الأنثى؟ فجهل البنات بالدنيا غير مانع لهن من معرفة الرجال واستطلاع أحوالهم بل ربما أفضى الجهل إلى التهافت عليهم والانقياد اليهم دون نظر في العواقب"(٢). فمن الواضح أن الشدياق يربط بين العمل والعقل، وهذه نظرة متقدمة. فعمل المرأة يزين عقلها، وبالتالي يحدد اختيارها، لأن الزواج اختيار قبل أن يكون شيئا آخر. إضافة إلى ذلك ان الرجال، في راي الشدياق، لا يُكتشفون إلا من خلال الاختلاط في العمل، منعا للتهافت والانقياد... وفي أبعاد هذا النص تكمن حقيقة حاجة المجتمع الى العلم اولا، وإلى المرأة العاملة ثانيا. فالتقدم لا يقوم إلا بهما معا...

وإذا ما جئنا لمفهوم الشرف، ففي اللغة تعني كلمة الشرف مَنْ عَلا (دينا ودنيا). وتشرّف الرجل (نال شرفا)، وذو شرف (من كان من السلالة النبوية)، فلم تقترن هذه المفردات في القرآن الكريم بالفعل الجنسي. لكنها أصبحت تقرن بالمرأة الزانية والرجل الزاني بحكم الحياة الاجتماعية اللاحقة، لأن الزنى غير الحب وغير العلاقة المتكافئة. يقول الشدياق: "ولو أن الناس سمعوا مثلا بأن امرأة متزوجة تحب غير زوجها لأنكروا عليها ذلك كل الإنكار، واستفظعوه غاية الاستفظاع فتطبل الطبول وتزمر الزمور وتُكتب الكتب، ولا يبقى في البلد أحد إلا ويروي عنها حكاية أو ترهة. فإذا ما سمعوا عن الرجل أنه يُحب غير زوجته فإنهم يحملون فعله على وجه مرض، ويعتذرون عنه بقولهم ان امرأته غير رائعة"(٢). ولم يقف الأمر عند هذه الفروق، بل ان الولد والبنت، في إطار الأسرة الواحدة، مختلفان، ويفرض محيط الأسرة قيوده على البنت بينما يطلقها عن الولد. ويزداد الأمر سوءاً عندما يصبح الولد وصياً على البنت، حيث لا تملك المرأة حتى الحد الأدنى من القول على تصرفات وسلوك أخيها، أو أي من ذكور أسرتها... هذا الإلغاء ما يزال معمولا به، حتى في أكثر الاسر حداثة. وإذا ما دخلت الفتاة في أي علاقة حب مع شخص آخر، عليها أن تبتدع الحيل كي تُخفي مشاعرها وعواطفها.

هناك مسألة دقيقة لم تُبحث بعناية بعد، تلك هي العلاقة بين حماية المرأة وإطعامها وإكسائها من قبل ولي أمرها بصرف النظر عن حقوق المرأة، وحقوق الرجل. فلم يكن شَرعا اشتراط إكساء البنت أو إطعامها بالإشراف عليها، وبالتالي بقمع كل نوازعها واحتكارها. فقد لا يكون ذلك موافقا لبعض القوانين الوضعية اليوم، فكيف يكون موافقا للأديان، كما يدّعي البعض؟ فمراجعة أمينة لأي كتاب سماوي لا تقود إلى اقتران اللباس بالوصاية على المرأة، ولا حتى الطعام، فمن حق الإنسان، المرأة كما الرجل أن يأكل وأن يلبس وأن يعمل، وأن يُفكر. لكننا نجد ارتباط الوصاية بالإطعام والإكساء قد جائت من فاعلية "التملك" و "الملكية" التي أجازها عرف القبيلة لأبنائها دون بناتها. ومرة اخرى نجد الشدياق أكثر جرأة، حتى من تقدميي اليوم، عندما يقول: "لا ينبغي أن يحس أنّ مجرد إطعامه للمرأة، وإلباسه إياها، منة عليها، فإن حقوق المرأة أكثر من أن تذكر.

ولو جئنا إلى أدبيات التقدميين، لوجدناها مفترقة عن سلوكهم. فالكثير من النساء اللواتي اشتغلن بحقل المعرفة والتنظيمات والأحزاب، وصادف أن كان عملهن مع الرجال، اصطدمن بمواقف هؤلاء التقدميين المختلفة، فاضافة إلى استغلال مشاعرها، والتقرب إليها بسبل الإغواء والاحتواء نجدهم قاصرين بالفعل عن طرح أي تصوّر عملي يجعل من المرأة كياناً حرا فاعلا... إننا نجد المنادين بحقوق المرأة في الشرق العربي منذ أكثر من قرن يستخدمون الحجة نفسها التي لازلنا نرد بها على المعارضين لحرية المرأة. لكن للأسف حتى الآن، وبرغم الفترة التي تفصلنا عنهم، والتغييرات الهائلة التي حدثت في المجتمع وفي الحياة، وبرغم أوجه التطور والتسارع المذهل في الاتصال والمعلومات، لازلنا نرى مواقف متخلفة تصدر عن هذا القائد السياسي أو ذاك سواء تجسّدت سلوكاً مستهجناً أم قولا خجلا.

لا نجد، نحن النساء، ملجئا لتفسير تخلف الرجل نفسه، إلا في أن هذا الرجل، حتى التقدمي، لا يريد ان يتطور، ولا يريد أن يغير النظرة الدفينة التي توارثها عن اسلافه، ولا يريد أن يقرن ما يؤمن به بسلوكه إزاء المراة، ولا يريد أن ينقل أفكاره نقلة يتحرر بها هو من أوهامها. إنّ بعض التخلف كامن في الرجل نفسه. فكيف نلوم المراة التي وإن تقدّمت، وتطورت نظرتها للحياة، ماتزال ترتبط مع الرجل بعلاقة تبعية، وليست بعلاقة تكافؤية، متوازنة.

لا يُنكر أن تدني الوعي لدى المراة من أبرز الأسباب لمعاناتها. فانشغالها بإدارة المنزل وتربية الابناء والاهتمام بالزوج أبعدها عن الاهتمام بجوانب الحياة الثقافية وبلوغ الوعي الذي يؤهلها لفهم حقوقها والظلم الواقع عليها. فكثيراً ما أدّى العيش بين جدران المنزل لفترات طويلة إلى شيء من البلادة لدى بعض النساء حيث يغرقن في عالم صغير جداً لا يتعدّى الحديث عن الطعام واللباس وممارسات الزوج ورغباته. وهذا يؤدي إلى استغرابهن ودهشتهن واستهجانهن أحيانا عندما حاولت نساء فتح آفاق جديدة للوصول إلى وضع إنساني أفضل. وللاسف أن هذا يجد التشجيع من قبل ازواجهن لإبقاء الزوجة بعيداً عن الدور الصحيح الذي يجب ان تأخذه. فهم يفضلون امرأة بسيطة وغير مثقفة على امرأة منفتحة تريد العيش كإنسان وتكامل وتطلب معاملة الند للند من الرجل. إن الكثيرين يلتزمون جانب المثل الشعبي القائل "إبعد عن الشر وغني له" وكأن حرية المرأة هي الشر، لأنهم في قرارة نفوسهم غير مؤمنين بها حقا، فيستغلون جهل المرأة وخضوعها غير آبهين إن كانوا عادلين أم لا، متوازنين مع ما يحفظونه من نصوص حول حرية امراة أم لا، ومخلصين لدفع عجلة التطور ببلدانهم أم لا، مع علمهم أن النساء يشكلن نصف المجتمع الذي لا يمكن تجاوزه عندما يراد الحديث عن تطور ونهوض اجتماعي.

إن هذا الوضع وجد أرضية خصبة لفكرة مفادها أن المراة تخلق السعادة، وهي المسؤولة الوحيدة عنها. فيجب عليها تحمّل حتى ما لا يطاق، وكأنها مخلوقة خارقة أو حجرية، وكأن السعادة هي فقط الخضوع حتى الموت والاستمرار في الحياة بمنزل لا تفاهم ولا انسجام فيه. وبهذه الفكرة تحلل الرجل من مسؤوليته كإنسان يساهم في الحياة الزوجية ونجاحها أو فشلها. فأين العدل والرحمة؟

أخيراً أقول: إنني لا أشن حرباً ضد الرجل أبداً، فالرجل سر جمال المراة وحنانها الخلاق كما هي سر قوته وعطائه. ولكن أقول إذا بقي وضع المرأة في مجتمعنا بهذا الشكل وبقيت المراة راضية بدائرة التخلف متقية شرّ النفوس التي ترى حرية المرأة عيبا، وترى إنسانية المرأة قفزا على التقاليد، والتخلف هو الاصالة. إذا بقيت المرأة العربية تراقب غيرها من النساء اللواتي حاولن شقّ طريقهن نحو الحرية والنور بإبداعهن وبثقافتهن وقوة إرادتهن، وتلوكهن بلسانها وتضفي طابع الخسّة على كلمة الحرية وإبعادها عن أهدافها النبيلة والإنسانية. وإذا بقي الرجل يفتخر بزوجة ساذجة لا تناقش في أمور الحياة ولها فم يأكل ولا يتكلم، إذا بقي كل هذا فسوف لن يجد السياسيون والمثقفون وعلماء الاقتصاد والقانون والأدباء وجميع من يهمهم أمر التطور الاجتماعي انتصارا

مديرة اللجنة الوطنية للمرأة:

اللجنة الوطنية تلعب دورا في تغير الوعي الاجتماعي تجاه قضايا المرأة

في البدء التقينا باالاستاذة / رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة وسألناها حول ماتحقق للمرأة اليمنية على مستوى السياسات وماتطمح الوصول إليه حيث استهلت حديثها بالقول:

لقاء / ذكرى النقيب

تنصب جهود اللجنة وكافة الجهات المعنية بما فيها منظمات المجتمع المدني المعنية بمتابعة ورصد قضايا المرأة التنموية القضاء على الفوارق بين الجنسين ، والذي يعد احد اهم التحديات لتنمية المرأة وتمكينها من حقوقها المتنوعة، لذا ساهمت اللجنة بفعالية في الحراك الاقتصادي والسياسي وسعت نحو تحديد احتياجات النوع الاجتماعي في محاور الاقتصاد والنمو الغذائي والصحة والتعليم والمياه والبيئة والبنية التحتية فضلا عن قضايا العنف والتمييز ضد المرأة وحددت احتياجات النوع الاجتماعي للألفية كما رسمت أهداف وسياسات وإجراءات ومشروعات في اطار الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من الفقر.

بالإضافة الى ان للجنة الوطنية للمرأة ادوارا ومهاما متعددة ومواكبة لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وحققت نجاحات في تغيير الوعي الاجتماعي اتجاه قضايا المرأة .

ووضعت لذلك استراتيجية وطنية لتنمية المرأة التي تعد الأولى على مستوى شبه الجزيرة العربية وقامت بتحديثها لتواكب المتغيرات وتسعى هذه الاستراتيجية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأولوية والمتمثلة في :-

١-توفير التعليم الأساسي للجميع عام ٢٠١٥م، وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل ، وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات الى نصف معدلها الحالي.

٢-توسيع فرص المرأة ، طوال دورة حياتها، للحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية والمحسنة ، بتكاليف ميسرة وتأمين مقومات انخراطها الواسع للعمل في قطاع الصحة.

٣-خفض نسبة النساء الفقيرات الى النصف ، وتعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً وإشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.

٤-رفع مستوى مشاركة المرأة كما ونوعا، في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار ورفع مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية المعنية بقضايا المرأة، ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.

٥-تسهيل سبل ممارسة المرأة فعلياً لحقوقها الإنسانية التي كفلها الشرع الإسلامي ونصت عليها التشريعات الوطنية، والعهود والاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" السيداو ومكافحة أشكال العنف التي لاتزال تمارس ضد المرأة.

٦-توسيع مشاركة المرأة وتعزيز دورها في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة وعكس صورها المتوازية وغير النمطية.

ومبادئها و منطلقا تها (أي ا لإسترا تيجية) تتمثل في:-

-المساواة في الحقوق للرجال والنساء، كما نصت عليها الشريعة الإسلامية والدستور والقوانين الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها الحكومة اليمنية.

-التزام اليمن بتطبيق وثيقة منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " السيداو" لضمان حقوق الإنسان للمرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال تعاون كافة الشركاء في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

-الشراكة وتعزيز التحالفات مع كافة الأطراف ذات العلاقة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة الإقليمية والدولية، بهدف تنمية النوع الاجتماعية والنهوض العاجل بأوضاع المرأة.

-الانطلاق من اهداف التنمية الالفية المقرة في قمة الالفية، خاصة الهدف الثالث تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

-ماتضمنته الاستراتيجيات الوطنية القطاعية من اهداف والتزامات بشان تمكين المرأة والنهوض بأوضاعها في مختلف المجالات.

-مانصت عليه الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة(النوع الاجتماعي) ٢٠٠٣-٢٠٠٥م، من اهداف لاتزال تفرض نفسها خلال السنوات القادمة.

-توصيات المؤتمرات الوطنية العامة للمرأة والمؤتمرات الاخرى ذات الصلة.

كما تعد اللجنة سنويا تقرير وضع المرأة في اليمن التي يعرف ويجسد رصد التطورات التي تطرأ على اوضاع المرأة سنوياً وتوضيح الفجوات بين الذكور والاناث في كافة المستويات، حيث لازال الموروث الثقافي التقليدي ، احد اهم تحديات تمكين المرأة من حقوقها ومساواتها بالرجل، وتبرز اشكالية البطئ في تغيير الوعي الاجتماعي في تقبل الآخر في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية، والتي تؤكد بشكل او بآخر، الى ضرورة استمرار الجهود ومواصلة مطالبة المرأة ومختلف الفعاليات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني، لتمكين المرأة في مختلف حقوقها الانسانية.

وبالتالي لازالت المرأة تعاني من تبعات الفقر والمشاكل الاقتصادية والامية وسوء التغذية والعنف ولازالت تعيش في منازل غير أمنة خاصة في الريف وتفتقد الى الخدمات الاساسية ، فجوة التعليم بين الذكور والاناث تتسع كلما حللنا المؤشرات المتوفرة للتعليم في المراحل الدراسية المختلفة وتزداد الفجوة بالاتساع في الصفوف الدراسية العليا بين الذكور والاناث بسبب مشاكل الزواج والحمل المبكر، فضلاً عن عدم تشجيع الاسرة والمجتمع للفتاة الصغيرة المتزوجة والحامل من مواصلة دراستها.

وفي الحقيقة فإن دور الأجهزة الاعلامية في تغيير وعي المجتمع والقضاء على كافة اشكال العنف الموجه ضد المرأة لا زال دور ضعيف وغير مؤثر وبالتالي فإن الاهداف والسياسات والاستراتيجيات التنموية الهادفة استغلال قوة عمل المرأة لاترتبط بشكل متوازي مع تطور وتغيير وعي المجتمع وربما يتوافق والتوجهات العالمية لحماية حقوق الانسان للمرأة، حقها في النمو والحياة والتعليم والصحة وادارة الموارد الاقتصادية ووصولها الى مواقع صنع القرار.

كما كفل القانون اليمني حق المرأة من ممارسة العملية السياسية في الانتخاب وترشيح نفسها ممثلة لحزب او مستقلة، وتحاول الاحزاب السياسية الرئيسة في البلاد استيعاب مطالبة المرأة في المناصب السياسية فدفعت المرأة لمنصب الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، فضلاً عن منح حقيبتين وزاريتين لسيدتين في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة حقوق الإنسان، ويعد هذا انتصار حقيقي يحسب لتطوير نشاط المرأة خلال العام ٢٠٠٥م، ولازالت المطالبة مستمرة لتعديلات قانونية تمنح المرأة الكثير من حقوقها.

فلابد من تكثيف الانشطة التوعوية الموجهة للمرأة والمجتمع بمختلف فئاته هذا فضلا عن الجهود المطلوب بذلها من الجهات ذات العلاقة المرتبطة بدعم قضايا المرأة على كافة الاصعدة.

من أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة توسيع مشاركة المرأة وتعزيز دور في المجتمع

لازالت المرأة تعاني من تبعات الفقر والمشاكل الاقتصادية والأمية والعنف

المكانة الإجتماعية والسياسية المطلوبة للمرأة

اسماء الحمزة محمد

لقد كرم الله سبحانه وتعالى ابن آدم وفضله على سائر المخلوقات بالعقل والعبادة بشقيها الروحية وعمارة الارض وكان للمرأة النصيب الاوفر من هذا التكريم فهي صاحبة أعز مهمة في حياة الانسانية جمعا فقد حباها الله وانعم عليها بالامومة بدرجة اولى وهي الموطن الاولى للبشرية تترعرع في احشائها وقد بين الله منزلة المرأة في كتابه العزيز المنزل على سيد المرسلين فخصها بسورة من طوال السور في القرآن الكريم (سورة النساء) فيما من التشريعات لو طبقت كما اراد لها المولى وحولها سيد المرسلين الى قوالب عملية في سيرته المليئة بل الحافلة بالمواقف ليس المناصرة للمرأة ، فحسب ، بل الفاعلة ، لكن الممارسات الخاطئة طمست الملامح الحقيقية لموقف الاسلام من المرأة وبدأت الدوائر المغرضة بتسييس هذه الممارسات الخارجة اصلا عن اطار تعاليم ديننا تجاه المرأة بغرض ضرب الديانات السماوية من خلال ما سموه حق أو تمييز ضد المرأة تارة بالتطرف واخرى بالانحراف ولو ان التطرف وليد الانحراف الاتي والدخيل علينا من عند انفسنا باقصاء الشريعة الحق من حياتنا حيث اخرجت المرأة من نطاق واجبها الانساني وادميتها الى التعامل معها بالانغلاق وتحويلها لمجرد وسيلة لدى بعضهم والغرائز جسد يتحايل للاثارة والكسب الرخيص والخداع والاستحواذ على المال وجعلها محور اذلال لنصفها الآخر باستمالة نقاط الضعف امام المفاتن حسب ما تصوره للأسف وسائل الاعلام لكثير من المحطات الفضائية التي مسخت الاخلاق وجعلتنا مضحكة امام العالم ولا هم لها الا الكسب المادي بأي ثمن حتى وصل الامر في واقع اليوم لاظهار المرأة كسلعة في سوق الفضائيات بدل سوق النخاسة الجاهلي فنحن الان في صورة الجاهلية الاخرى تحت مسميات بعيدة كل البعد عن الفهم الحقيقي لتعاليم ديننا واخلاقيات كل الديانات السماوية والقيم الانسانية (الحرية الشخصية) ناسين او غافلين عن مفهوم الحرية الحقيقي الذي يتجسد في سيرة رسولنا الكريم وسنته بمفهوم حرية المرء تنتهي عند التعدي على المشاعر وتخدش الحياء وتؤذي الآخرين.

ومظاهر حقوق المرأة والاعتماد عليها وبيان قدرتها العلمية والعملية ككائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بمن حوليها في المجتمع لنرى في تعامل الرسول مع قدرات المرأة واحترام عقلها وتفكيرها ، حيث يؤكد ذلك حديثه الكريم صلى الله عليه وسلم (خذوا نصف دينكم من هذا الحميراء) أمنا عائشة بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه وارضاه وزوج الرسول صلى الله عليه وسلم .. وكان في عهد ازدهار الدولة الاسلامية مكان لرأي المرأة المؤمنة الصالحة الواعية شأن فقد اخذ برأي ام سلمى عندما منع الرسول قبل الفتح من دخول مكة للعمرة في زيارته الأولى فدعى الصحابة لتقصير الشعر فترددوا اول الامر .. فقالت المرأة العون بإن الله يارسول الله أبدأ انت بتقصير الشعر وسترى ماذا سيكون فأخذ برأيها وكان الرأي الصائب ونعم الرأي من الزوجة الصالحة المفكرة المشاركة الرأي في الاوقات العصيبة .. وقد جعل الله للمرأة صور عديدة مميزة كل صورة تحمل مهام عظيمة للأسرة والمجتمع ففي صورة الام والزوجة .. تجد المربية فهي المدرسة والاعلامية الاولى لتلقي مكارم الاخلاق وحسن السلوك وألف باء العلوم والاخصائية الاقتصادية بمبادئها الاولى في تدبير شؤون بيتها والاخصائية النفسية والطبيب الروحي والجسدي للاسرة باكملها زوج وأبناء بفيض الحنان وتوفير اسباب الراحة دون ملل او كلل بنفس راضية بالاخص مع من تقدر الامومة والحياة الزوجية وترى فيها سعادة الدنيا والاخرة .. وقد وهبها الله سبحانه وتعالى هذه القدرات لتحمل الاعباء داخل الاسرة الصغيرة او الكبرى في المجتمع في الانخراط في الحياة العملية واعطاها الكثير من القدرات العملية والإبداعية ، حيث ترى في بعض المواقف تتوقف على نصفها المكمل الرجل في كثير من المجالات والمواقف وقد كان الموقف الاول لزوج الرسول خديجة بنت خويلد التي جعل الله لها السعادة في الدنيا بجوار سيد الخلق والتكريم في دار البقاء بقصر لا مثيل له وفق الاحاديث الكريمة بمواقفها الجليلة مع رسول الله الذي لجأ اليها دون غيرها في احلك واقصى الظروف وكان من اشق الايام يوم وفاتها ، فالمرأة في ديننا ذات مكانة لا تفوقها مكانة تصل الى الدلال وقمة الاحترام اذا طبقت كما اراد المولى .

وما اعتماد الرسول على أسماء بنت ابي بكر ذات النطاقين مهمة جلب الغذاء والماء عبر الطرق الوعرة والصحاري الا خير دليل على مكانة المرأة وقدرتها على العمل والاتقان والحفاظ على اسرار المهام الصعبة رغم هذا وذاك كانت ذات النطاقين حامل في شهور الولادة .

وقد تم الاعتماد على المرأة وقدرتها العلمية في كثير من المواقف ، فكانت حفصة بنت عمر الصحابي الجليل صاحب ميزان العدل الغيور على الدين والحق ، صاحب القول في الحرية للانسان (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرار) ، ولم يقل الرجل او المسلم بل الناس بمفهومها العام للانسانية هذه الانسانية العظيمة زوجة اعظم الخلق وابنت الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل وكان نصير الحق ومحارب الباطل المختصة بحفظ القرآن بنسخته الاصلية التي نسخ منها عثمان القرآن الكريم الباقي الى يوم الدين ولم تحرم من دورها وواجبها حتى في المعارك الحربية مع المشركين فقد كان لها صولات وجولات وهي أول شهيدة في الاسلام (ام عمار بن ياسر وتلك المرأة الرائعة التي وقفت تذود عن الرسول بجسدها من سيوف المشركين ، فالاسلام لم يضع المرأة الا في أعلى المراتب وحملها اهم المهام في احشائها يكون السكن الاول للبشرية ، وفي حضنها حنان الدنيا وبقربها سعادة لا تقدر بثمن مع نصف آخر يقدر ويتحمل بل يقاسمها المسؤولية حسب الاستطاعة للطرفين .. فمن اجل هذه الصورة الجميلة التي رسمها ديننا الحنيف وبقاءها على مر العصور وفي اذهان المسلمين والآخر دائما بديل للصورة المزيفة بفعل الممارسات الخاطئة وبمحاولة استخدام المرأة سلاح أو جواز مرور لهذا الطرف أو ذاك او ارضاء الدول المانحة وضرب قيم الديانات السماوية والانسانية جمعا بالانحراف عن طريق الحق والصواب والصورة الاجمل ظاهراً وباطنا ، لابد من البعد عن سياسة الانغلاق والحرمان من الحق في حدود ما أمر الله رسوله والحفاظ على المرأة ككيان انساني بقدرات وعطاء غير محدود متى ما وظف في مجاله الصحيح .. وابعاد المرأة عن التجاذب السياسي باشراكها الفعلي وفق قدرتها وحدود تعاليم دينها المنطلقة من كتاب الله وسنة رسوله عليه افضل الصلاة والتسليم .

ومن أجل الحفاظ على صورة المرأة ومكانتها المتميزة واستخدام طاقاتها وقدراتها وفق المفهوم الانساني والتعامل الآدمي يقع على عاتق المرأة نفسها الجزء الاكبر من المسؤولية باثبات ذلك قدرات عملية وعلمية وحضور فاعل واتفاق اينما وجدت في داخل مجتمعها الصغير الأسرة وخارج الاسرة في اسرتها الاكبر المجتمع بالمبادرة لا الانتظار طالما لديها الحق في اطار الارضية الخصبة للعمل والابداع والمشاركة وفق الفهم الصحيح لحقها في ديننا الجميل الذي جاء رحمة للعالمين الذي لا يجعل حريتها وحركتها بيد الرجل ، ولكن بفهمها لحدود حريتها وقدرتها على المساهمة بشكل فاعل في المجتمع وتخلصها من الاعتماد على من يدافع او يمنحها حقها باثبات وجودها جمالا وحنان وعمل نافع للاسرة الصغيرة والاسرة الاكبر المجتمع .